

Distr.: General
4 September 2019
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومة بلدي وإلحاقاً برسالي إلى رئيسة مجلس الأمن المؤرخة ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٩ (S/2019/678)، أكتب إليكم رداً على عدد من التصريحات المضللة والمنافية للحقيقة التي أدلى بها ممثلون عن الحكومة اليمنية.

وأود، لما فيه فائدة أعضاء المجلس، أن أصحح ما ورد في تلك التصريحات الصادرة عن الحكومة اليمنية من تصوير للأحداث وأن أؤكد مجدداً موقف حكومة بلدي من التطورات الجارية في اليمن.

بدايةً، أود أن أذكر أعضاء المجلس بالصلات الوثيقة بين بلدي وبين الجمهورية اليمنية وبالتزامنا العميق برفاه الشعب اليمني الذي تجلّى على مدى عقود نفذنا فيها الكثير من المشاريع التنموية والإنسانية في مختلف أنحاء اليمن. وقد ارتقت هذه الشراكة القائمة منذ أمد بعيد إلى مستوى جديد في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة التي قامت بها ميليشيات الحوثيين المدعومة من إيران والتي أغرقت اليمن في حالة من الفوضى والاضطراب. ومنذ ذلك الحين، قدمت الإمارات العربية المتحدة إلى اليمن معونةً بما يزيد على ٥,٥٩ بلايين دولار، وسوف يُصرف في عام ٢٠١٩ مبلغ إضافي قدره ٥٠٠ مليون دولار سيستفيد منه اليمنيون في جميع أنحاء البلد.

ولطالما أولى بلدي الحفاظ على استقلال اليمن واستقراره السياسي اهتمامه الفعلي. فقد كانت الإمارات العربية المتحدة راعياً رئيسياً لمؤتمر الحوار الوطني الذي يسهه الأمم المتحدة في محاولة للتوصل إلى مصالحة سياسية بين الأطراف اليمنية، وهي المحاولة التي أحبطها الحوثيون وداعمهم الأجنبي في نهاية المطاف. وفي عام ٢٠١٥، انضمت الإمارات العربية المتحدة، بناءً على طلب الحكومة اليمنية، إلى تحالف مكون من عدد من الدول لحماية اليمن وشعبه من العدوان الحوثي المستمر والتصدي لتنظيمي القاعدة وداعش بغية حرمانهما من الملاذ الآمن الذي وفرته لهما محاولة الانقلاب التي قام بها الحوثيون. ونفذت قوات الإمارات العربية المتحدة، مع شركائنا في التحالف، عمليات لمكافحة الإرهاب في اليمن منذ عام ٢٠١٥، وقدمت تضحيات جسام من أجل ضمان مستقبل أفضل لشعب اليمن والمنطقة.



ولقد كان تركيز الإمارات العربية المتحدة طوال فترة مشاركتها في تلك العمليات باليمن مُنصباً على تشجيع التوصل لحلٍّ سياسي شامل بتيسير من الأمم المتحدة من أجل إنهاء النزاع الذي جلب على الشعب اليمني معاناة شديدة.

ولهذه الأسباب، تستغرب الإمارات العربية المتحدة وتعرب عن بالغ أسفها إزاء المزايم غير الصحيحة التي صدرت عن الحكومة اليمنية بشأن التطورات الأخيرة في جنوب اليمن.

وباسم حكومة بلدي، أؤكد أن الإمارات العربية المتحدة قامت في ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٩ بعمليات جوية دقيقة بهدف مواجهة وردع تهديدات وشيكة كانت محدقةً بقوات التحالف وسكان عدن. فقد تلقت الإمارات العربية المتحدة معلومات استخبارية موثوقة تفيد بأن عناصر إرهابية، هي تحديداً تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، استولت على منطقة العلم وبأنها تعمل على تنشيط خلايا نائمة في عدن والمناطق المحيطة بها على نحو ما اتضح من المناوشات التي وقعت حول المطار. وبناءً على ذلك، اتخذت الإمارات العربية المتحدة إجراءات مناسبة ومتناسبة. ونُفذت هذه العمليات وفقاً لقواعد ومبادئ القانون الدولي المنطبقة.

وتلاحظ حكومة بلدي أن النشاط الإرهابي أخذ في التصاعد في جميع أنحاء اليمن في الأسابيع الأخيرة. والقتال الذي نشب في الأسبوع الماضي يتفق مع نسق أوسع نطاقاً لبعث الحياة في النشاط الإرهابي في البلد. وتحدد هذه التطورات النجاحات التي أحرزها التحالف في مكافحة الإرهاب وتقويض الجهود الرامية إلى التصدي للجماعات الإرهابية وميليشيات الحوثيين المدعومة من إيران، وكلتاهما تسعى إلى الاستفادة من انتشار القلاقل.

وتشعر الإمارات العربية المتحدة بقلق بالغ إزاء تفشي الإرهاب على هذا النحو في اليمن. ورداً على التصريحات المغلوطة المذكورة أعلاه التي صدرت عن الحكومة اليمنية، تؤكد الإمارات العربية المتحدة أنها ستواصل اتخاذ الإجراءات المناسبة والمتناسبة لحماية قوات التحالف ومواجهة عودة ظهور الجماعات الإرهابية في اليمن.

ولا تزال الإمارات العربية المتحدة تركز، بوصفها عضواً في التحالف، على التوصل لحل سياسي للنزاع يستند إلى مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلياتها التنفيذية ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

وفي هذا السياق، تدعم الإمارات العربية المتحدة بشدة مبادرة المملكة العربية السعودية للتوسط بين مختلف الأطراف في جنوب اليمن، وهي المبادرة التي رحب بها المجلس وأعرب عن كامل تأييده لها في بيانه الرئاسي المعتمد في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٩ (S/PRST/2019/9). ونلاحظ مع الأسف امتناع الحكومة اليمنية عن المشاركة في الجولة الأولى من هذه المحادثات التي عُقدت في جدة، وما زلنا نأمل في أن تشارك الحكومة في المبادرة السعودية بدلا من المضي في مسار التصعيد العسكري في الجنوب. ولا يزال القلق يساورنا من أن تؤدي هذه الخطوات إلى التعجيل بالنتيجة نفسها التي طالما سعى التحالف إلى منع وقوعها، ألا وهي تهديد السلامة الإقليمية لليمن.

وتغتني الإمارات العربية المتحدة هذه الفرصة لكي تكرر التزامها بدعم جهود المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، مارتن غريفيث، من أجل تحقيق تقدم في تطبيق اتفاق ستوكهولم بشأن الحديدة والتحرك نحو عملية سياسية شاملة لحل النزاع.

ونشير إلى أن التطورات المثيرة للقلق في جنوب اليمن تزيد من تفاقم التحديات الجسيمة التي تكتنف السلامة الإقليمية لليمن بالفعل بسبب عدم تنفيذ اتفاق ستوكهولم. وتحث حكومة بلدي المجلس على مواصلة الضغط على الحوثيين لكي يلتزموا التزاما تاما بأحكام هذا الاتفاق، مقدما بذلك نموذجا جيدا لكيفية إسهام العمل المتضافر المتعدد الأطراف في شق طريق يفضي إلى مستقبل أكثر إشراقا لشعب اليمن. وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعود حمد غانم الشامسي

نائب الممثل الدائم

القائم بالأعمال بالنيابة
